معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
دراسة حالة مجموعة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بولاية برج بوعريريج

Bank financing constraints for SMEs in Algeria.
Case of SMEs in the wilaya of bordj bou arerrij

بوساق أحمد[1] أ.د لخلف عثمان [2]

[1] طالب دكتوراه (علوم) جامعة الجزائر3 (الجزائر)، boussag.ahmed@univ-alger3.dz

[2] أستاذ دكتور جامعة تيبازة (الجزائر)، lakhlef1@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/1/15 تاريخ القبول: 2020/3/16 تاريخ النشر:2021/1/1

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع إظهار أهم المعوقات التمويلية التي تكبح نموه وتطور، كما تشير إلى أهم معوقات التمويل البنكي التقليدي لهذا القطاع الحساس من خلال دراسة لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعريريج.

خلصت الدراسة الى وجود عراقيل متعددة تعيق حصول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي في الوقت المناسب وبالقدر الكافي أهمها، إرتفاع معدلات الفائدة المطبقة، المبالغة في طلب الضمانات، إضافة إلى طول مدة منح القرض.

كلمات مفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، معوقات، تمويل بنكي، الجزائر.

تصنيف JEL : L20، L25، L53.

Abstract:

The study aims to identify the reality of the SMEs's sector in Algeria , and Show the most financing obstacles that curb its growth and development. It also points to the most important obstacles to bank financing for this sensitive sector through a study of a sample of SMEs' in the Wilaya of Bordj Bou Arréridj.

The study concluded that there are multiple obstacles that hinder the SMEs' access to bank finance in a timely and adequate manner, the most important of which is the high interest rates applied, the over demand for guarantees, In addition to the length of loan grants.

Keywords: SMEs; obstacles; Bank Financing; Algéria

Jel Classification Codes: L20 ،L25 ،L53.

المؤلف المرسل: أحمد بوساق، الإيميل: boussag.ahmed@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

إن الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هو إلا انعكاس لأهمية هذا القطاع بالنسبة لاقتصاديات الدول المتطورة منها والنامية على حد سواء، كما أن الخصائص التي تتسم بها هذه المؤسسات من مرونة وقدرة على التأقلم في محيط اقتصادي سريع الحركة يتصف بالتجديد والتغير المستمر أكسبها مكانة بارزة وجعل ترقيتها وتطويرها محل اهتمام العديد من الدول.

والجزائر من الدول التي أولت اهتماما كبيرا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني استراتيجية واضحة لترقية وتأهيل هذا القطاع الحساس إيمانا منها بالدور الذي يؤديه في توفير مناصب الشغل وفي التنويع الاقتصادي باعتباره قطاعا محوريا في السياسة الاقتصادية وأحد أهم محركات التنمية.

وبالرغم من الوعي التام بضرورة تنمية وتطوير هذا القطاع، إلا أنه لازال يعاني عديد المشاكل في الجزائر حالت دون مضيه قدما ودون تحقيقه الأهداف المنوطة به، ولعل أهمها الإشكالية التمويلية.

إشكالية الدراسة:

لا يختلف اثنان في الدور الذي يؤديه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية وخلق الثروة وتقليص معدلات البطالة في الدول المتطورة والنامية على حد سواء لذا سارعت أغلب الدول إلى دعمه وتوفير الظروف الملائمة لأداء دوره على أكمل وجه، وعلى الرغم من الدعم الذي حظي به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، عن طريق تخصيص برامج مرافقة ودعم متعددة إلا أنه لازال يعاني من عدة مشاكل تكبح تطوره وعلى أبرزها مشكل التمويل، فنجد أن البنوك تعجز عن توفير التمويل اللازم لهذا القطاع الحساس بل وتفرض شروطا تكاد تكون تعجيزية في ظل افتقار المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للضمانات اللازمة وفي ظل محدودية السوق التمويلية في الجزائر وعدم توفر البدائل التمويلية المصرفية وغير المصرفية، وبناءا على ذلك ظهرت ملامح إشكالية الدراسة والتي يمكن التعبير عنها بالسؤال الرئيسي التالي:

ما معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عموما وفي ولاية برج بوعريريج خاصة؟

الأسئلة الفرعية:

- ما واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما أهم المعوقات التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما السبب في إحجام البنوك التقليدية عن منح التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات الدراسة:

- يعد ارتفاع معدل الفائدة وكذا قلة الضمانات من أهم أسباب عزوف البنوك عن منح التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج.
- يشهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا من سنة لأخرى.
- تعد محدودية سوق التمويل من أهم معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من الضيق الذي تشهده سوق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة التمويل البنكي التقليدي سواء من جهة هاته المؤسسات في حد ذاته من افتقارها لعنصر الضمانات وقلة خبرة مسيريها خاصة المكلفين بالإدارة المالية، أو من جانب المؤسسات البنكية في حد ذاته نظير فرضها شروطا جد صعبة لمنح التمويل وتفضيلها تمويل المؤسسات الكبيرة لقلة المخاطرة مقارنة بنظيرتها الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتنبع أهمية الدراسة في إبراز الأسباب الحقيقية لعزوف البنوك التقليدية عن منح التمويل اللازم في الوقت المناسب وبالقدر الكافي من الوقوف على عينة من المؤسسات بولاية برج بوعريريج .

أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية جوان 2019؛
- إبراز على مشاكل ومعوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
-الوقوف على أهم أسباب إحجام البنوك عن منح التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق دراسة عينة من مؤسسات القطاع في ولاية برج بوعريريج .

منهج الدراسة:

بهدف اختبار فرضيات الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لدراستنا من خلال عرض لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اعتمادا على الأرقام والإحصائيات المتحصل عليها من مختلف الجهات، كما اتبعنا المنهج التحليلي لتحليل نتائج الاستبيان الموزع على مسيري المؤسسات عينة الدراسة.

محاور الدراسة:

للإحاطة بموضوع البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولا: مقدمة؛

ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

ثالثا: المعوقات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

رابعا: دراسة تطبيقية حول معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كبقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم، شهدت عملية إنشاءها تطورا ملحوظا من سنة لأخرى نظير لبرامج الدعم المعتبرة المسخرة من طرف الدولة، وهو ما سيتم عرضه وفقا لما أتيح من معلومات وإحصائيات في هذا المجال.

1.2 تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

اختلف تحديد مفهوم دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لصعوبة ضبط المفهوم ووجود عدة معايير لتعريفها من جهة، واختلاف وجهات النظر من هيئة أو من دولة إلى أخرى، وسنحاول اخذ بعض التعاريف سواء لدول متقدمة أو نامية وبعض الهيئات الدولية والإقليمية.

أ- تعريف منظمة العمل الدولية:

عبارة عن وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلع وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص، بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضها قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض (زرفاني، 2014).

ب- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

يعرف قانون الأعمال الأمريكي لسنة 1951 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات يتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها، ويختلف عدد العمال ورقم الأعمال فيها باختلاف قطاع نشاط التي تنشط فيه المؤسسة، فعدد العمال عموما فيها بين (50-1500) موظف أما رقم أعمال فيكون مابين750 ألف و38.5 مليون دولار(lazaar & boutella, 2019, p. 6) .

ج- تعريف الكونفدرالية العامة(CGPME):

هي المؤسسات مهما كان شكلها القانوني والتي يكون فيها المسؤول عن المؤسسة هو نفسه المشرف على كل العمليات المالية، التقنية، الاجتماعية والأخلاقية(DELCHET, 2007, p. 95) .

ج- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرفت وفقا للقانون التوجيهي الأخير 02/17 والصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2017/01/11، على أنها كل مؤسسة تستوفي معيار الاستقلالية وتنتج سلعا وخدمات، وتشغل من 01 الى 250 عامل على ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار جزائري، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 01 مليار دينار جزائري (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2017، صفحة 5)، والجدول الموالي يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالآتي:

الجدول 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي 02/17.

نوع المؤسسة/المعيار	عدد العمال	رقم الاعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	بين01 و9 عامل	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	بين 10و49 عامل	لا يتجاوز400 مليون دج	لا يتجاوز 200مليون دج
مؤسسة متوسطة	بين50و250 عامل	بين 400 مليون و4 مليار دج	بين 200 مليون و1مليار دج

المصدر: الباحثين بناءا على القانون التوجيهي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02/17

2.2 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية من أجل تحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تخصيص برامج وآليات دعم ومرافقة هامة أفضى إلى تطور عددها من سنة لأخرى والجدول الموالي يوضح تطور عددها خلال المرحلة 2009-2019، حسب القطاع مع إبراز نسبة تطورها كمايلي:

الجدول 2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها.

السنة	عدد المؤسسات				معدل النمو
	قطاع خاص	قطاع عام	مؤسسات تقليدية	المجموع	
2009	455 398	591	169 080	625 069	%20.32
2010	482 872	557	135 623	619 072	%0.96-
2011	511 856	572	146 881	659 309	%6.50
2012	550 511	557	160 764	711 832	%7.97
2013	601 583	557	175 676	777 816	%9.27
2014	656 949	542	194 562	852 053	%9.54
2015	716895	532	217 142	934 569	%9.68
2016	786 989	390	235 242	1 022 621	%9.42
2017	831 914	267	242 322	1 074 503	%5.07
جوان 2018	851414	262	241 494	1 093 170	%1.73
جوان 2019	927 949	244	243 752	1 171 945	%7.20

المصدر: -Ministère du Développement Industriel Et de La Promotion De L'investissement, Bulletin D'information Statistique de la PME, № 16, 17……34 ,35.

يبدو وبوضوح من خلال الجدول أعلاه، التطور المطرد لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من 069 625 مؤسسة سنة 2009 إلى 309 659 مؤسسة سنة 2010، وبمعدل متوسط زيادة قدر 57 % سنويا، وهذا نظرا للجهود المبذولة من طرف الدولة، من خلال سياسات الدعم وبرامج التأهيل الموجه لهذا القطاع، أيضا مما يلاحظ على تعداد المؤسسات أن جلها كان في القطاع الخاص والذي تجاوزت مساهمته أكثر من 75% من مجموع هذه المؤسسات سنويا ويعزى ذلك إلى توجه متعاملي القطاع الخاص إلى الاستثمار في هذه المؤسسات والإقبال على إنشائها إضافة إلى الدعم المقدم من طرف الدولة في ظل البحبوحة المالية الناتجة عن الارتفاع المطرد في أسعار النفط وتوجه الدولة في دعم المشاريع الشبابية ودعم المقاولاتية ، في مقابل لا تتعدى مساهمة القطاع العام نسبة 0.25% من تعداد المؤسسات.

3. المعوقات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جملة من المشاكل والمعوقات تقف أمامها وتتعدد هذه الصعوبات منها ما هو متعلق بالجانب الإداري كضعف كفاءة الطاقم المسير ، وعوائق متعلقة بالعقار الصناعي ومشاكل تسويقية وغيرها، غير أن المعوقات التمويلية من تعد من أهم المشاكل التي تعترض إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فصعوبة الحصول على التمويل اللازم ظل يؤرق كاهل هذا القطاع، منها ما هو متعلق بطبيعة هذا النوع من المؤسسات وأخرى خارجية يفرضها المحيط الخارجي كصرامة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية والبنوك المانحة للتمويل وتعقد إجراءاتها وفيمايلي عرض لأهم العراقيل التمويلية التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما وفي الجزائر خاصة.

1.3 الإعتماد على المصادر الداخلية والتمويل غير الرسمي:

تعتمد أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها على المواد الذاتية والمدخرات الشخصية لأصحابها، حيث أثبتت العديد من الدراسات منها دراسة فرنسية أن **32%** من م ص وم اعتمدت في تمويلها على التمويل الذاتي (زرفاني، 2014، الصفحات 44-45)، بينما اعتمدت **39%** منها على التمويل البنكي، كما تشير دراسات إلى أن ما بين(**59%-98%**) من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الإفريقية تستخدم مصادرها الخاصة في تمويل أنشطتها (العساف، الوادي، و سمحان، 2012، صفحة 50)، وفي حالة عدم كفاية التمويل الذاتي يلجأ صاحب المؤسسة الى السوق غير الرسمية للتمويل بسبب الصعوبات والعراقيل الموجودة في سوق التمويل الرسمي، غير أن هذا السوق تتخلله عدة صعوبات ومشاكل كارتفاع معدلات الفائدة واعتماده على القروض القصيرة الأجل.

2.3 محدودية التمويل الداخلي:

تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تمويلية أو ما يعرف بالفجوة التمويلية (**Financing gaps**) في حدود90% من احتياجاتها التمويلية، في ظل إحجام البنوك والمؤسسات التمويلية عن تقديم التمويل اللازم لهاته المؤسسات سواء لغرض شراء الأصول أو تمويل رأس المال العامل نظرا لافتقارها لعنصر الضمانات (كافي، 2014، صفحة 61).

3.3 ضعف الجانب التشريعي والتنظيمي للقطاع التمويلي:

ويكمن ذلك في عدم تطور الوساطة المالية وغياب عدد من الأدوات التمويلية الهامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن معظم القروض المصرفية تتركز في المؤسسات الكبيرة والمؤسسات التي ترتبط بعلاقات سابقة بالبنوك وتركز على تمويل مشاريع التوسع والتحديث ، بدل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الجديدة ، والشكل التالي يوضح حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض الممنوحة في مجموعة من الدول العربية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، الصفحات 222-223).

الشكل 1: حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية في بعض الدول العربية(%).

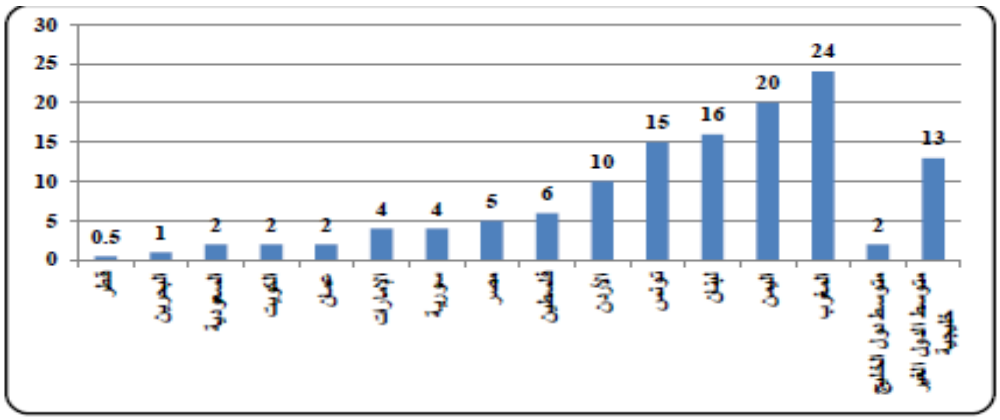

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص:223.

4.3 عدم ملائمة صيغ التمويل البنكي:

غالبا مصادر التمويل الداخلية سواء الاحتياطات والأرباح المتراكمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو الدعم من الأقارب والأصدقاء لا تسد كل الاحتياجات التمويلية لها، فتلجأ للسوق البنكي الذي يظهر تحفظا حيال تقديم التمويل لهذه المؤسسات، حيث تفضل غالبية البنوك تمويل المشروعات الكبيرة ذات الأصول الرأسمالية الكبيرة والذي يتسم التعامل معها بالأكثر ربحية والأقل مخاطرة ولعل أهم أسباب عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإقراض من البنوك مايلي:

- ضعف الضمانات لدى هذه المؤسسات، ففي مصر مثلا تعتمد البنوك في تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسة على عدة معايير وفي مقدمتها الضمانات؛
- ارتفاع تكاليف الفائدة على القروض لتعويض درجة المخاطرة العالية وافتقارها للتعامل مع النظام المصرفي (زرفاني، 2014، صفحة 45) ؛
- ارتفاع تكاليف المعاملة المصرفية بسبب انخفاض مبلغ القرض والإجراءات الإدارية المعقدة؛
- ضعف الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضع البنوك العديد من النسب والمؤشرات المالية مثل نسب الرافعة التشغيلية ونسبة المصروفات إلى الإيرادات ومعدلات الربحية وغيرها من النسب وهو مالا يتوفر غالبا في هذا النوع من المؤسسات لتحديد الجدارة الائتمانية وبالتالي عزوف البنوك عن منح التمويل اللازم؛
- عدم القدرة على إعداد ملف ائتماني، حيث تفتقد العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة للخبرة المصرفية والقدرة على إعداد ملف ائتماني يمكن تقديمه للبنوك للحصول على التمويل اللازم، وكذلك عدم استيعاب البنوك لجدوى التعامل مع هذه المؤسسات خاصة أن ربحية هذا القطاع ينتج عن قيام البنك بتقديم كافة المنتجات المصرفية للعميل دون التركيز على منح التمويل فقط (المكاوي، 2018، صفحة 55).

وفي الجزائر مثلا ورغم الجهود المبذولة من طرف البنوك في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديمها لمبالغ تقدر بـ 1412 مليار دج في سنة 2008، بنسبة 54 % من مجموع القروض الكلية الموزعة على الاقتصاد الوطني، بمقدار زيادة تقدر بـ 240 % خلال الخمس سنوات الأخيرة إلا أن عرض هذه القروض ما يزال محدودا وغير كاف سواء للمؤسسات حديثة النشأة أو التي تسعى لتوسيع مشاريعها(SI LEKHAL K. , 2012, p. 49) ، كما أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى تمويل متوسط وطويل الآجل لأغراض الإنشاء والاستثمار وهو مالا يتوافق مع معايير منح البنوك والتي تفضل منح قروض قصيرة الأجل، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة وشروط سداد القرض تعد من معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار قلة ربحيتها خاصة في السنوات الأولى لبداية النشاط (المكاوي، 2018، صفحة 56) ، كما تعد الضمانات من أهم عناصر منح التمويل في البنوك لأنها تؤدي إلى التخفيض من احتمال عدم قدرة المقترض على سداد دينه تجاه مقرضه (SI LEKHAL K. , 2012, p. 50) ، وهو ما تفتقر إليه جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تشير الإحصائيات أنه نهاية عام 2012، استفاد 3.3% فقط من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض المصرفية(BOUAZZA, ARDJOUMAN, & ABADA, 2015, p. 104) .

5.3 ضعف قدرات المؤسسات التمويلية وعدم ملاءمة نماذجها الاقراضية:

في كثير من الدول النامية وفي الدول العربية على وجه الخصوص ترجع قلة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل لعدم تمكن البنوك من التعامل مع هذا النوع من القروض سواء لغياب أو ضعف القدرات الفنية لديها أو لاستخدامها استراتيجيات أو نماذج إقراض لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية تلك المؤسسات (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، صفحة 230).

6.3 إحجام البنوك التقليدية على التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حيث ترى البنوك عدم جدوى التعامل مع هذا النوع من المؤسسات بسبب ضآلة حجم معاملاتها من جهة، وإرتفاع درجة مخاطر القروض الممنوحة لها من جهة أخرى، وفي تحقيق قام به البنك الدولي أن 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاءها بأموال خاصة بسبب صعوبة الحصول على القروض البنكية، ويمكن إرجاع إحجام المصارف عن تمويل هذا القطاع للأسباب الآتية (بن ابراهيم، 2017، صفحة 39):

- مصداقية وشفافية البيانات والقوائم المالية التي تقدمها هذه المؤسسات للمصارف، مما يحول دون معرفة مركزها المالي ووضعيتها وأفاق نشاطها الاقتصادي؛
- العلاقة غير الطبيعية التي تربط بين هذه المؤسسات وإدارة الضرائب حيث أصبحت ذهنية التهرب والغش الضريبي من جهة وانعدام الثقة من جهة ثانية هي السائد بين الطرفين؛
- غياب إدارة مالية كفأة مما يجعلها عرضة لاختلال توازنها المالي مما يضعف من وجهة نظر البنك من قدرتها على الإستدانة ويقوي احتمال تعثرها عن السداد.

7.3 إشكالية عدم تماثل المعلومات:

تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات بين طالبي التمويل ومانحيه من أكثر المشاكل تعيق عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحسب نظرية عدم تماثل المعلومات في عمليات التمويل البنكي أن المقترض يملك معلومات أكثر من المقرض فيما يخص المخاطر الفعلية المتعلقة بنشاطه والعائد المتوقع منه(SI LEKHAL k. , 2013, p. 17) ، إثر ذلك تتأثر العلاقة بينهما بدرجة تماثل هذه المعلومات وشفافيتها، إذ ترى البنوك بأن المعلومات المقدمة غير كافية لمنح القرض، فيما ترى المؤسسات أن تلك البنوك مجحفة في كمية ونوعية المعلومات المطلوبة دون مراعاة خصوصية هذه المؤسسات، والتي تجعلها غالبا لا تمسك دفاتر محاسبية على اعتبار أهمية المعلومات المحاسبية والمالية في تقديم صورة شفافة وواضحة عن المؤسسة، وتقديم صورة ضبابية ومبهمة يعيق حصولها على التمويل البنكي، وتظهر ردة فعل البنوك تجاه نقص المعلومات من خلال فرض أسعار الفائدة مرتفعة لتعويض الخطر الذي تتوقعه من خلال تعاملها مع هذه المؤسسات التي لا يمكنها تحمل هذه الأسعار، ونتيجة لذلك يتم رفض غالبية المشاريع نظرا لارتباطها بالخطر، وبالتالي كلما تميزت المعلومات بعدم التماثل وعدم

الشفافية كلما زادت رقابة البنك على أمواله، نتيجة تخوف البنوك من إدارة هذه المؤسسات بسبب عدم رغبة هذه الأخيرة في تقديم المعلومات الكافية التي تضمن حصولها على التمويل اللازم.

4. دراسة تطبيقية حول معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بعد التطرق لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف تعاريفه وواقع القطاع إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019 من خلال تحليل أهم المؤشرات والأرقام المتحصل عليها وإبراز وتحليل أهم المعوقات خاصة التمويلية التي تؤرقه ،ارتأينا إلى أن نقوم بسليط الضوء على الواقع المعاش لهذا هذا القطاع الحساس من خلال التقرب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج والتي تعد قطبا صناعيا بامتياز من خلال كيفية التعرف على مصادر وطرق تمويلها وأهم المعوقات التي تحول دون حصولها على التمويل البنكي اللازم لهذه المؤسسات إضافة إلى معرفة أهم البدائل التمويلية الأكثر قبولا لمثل هذا النوع من المؤسسات.

وبالتالي تكونت عينة الدراسة من 35 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تم توزيع الاستبانة عليها، تم إستجاع 30 استبانة منها ، فيما تم استبعاد 05 منها لعدم استرجاعها.

تكونت الإستبانة من قسمين:

1.4 معلومات عامة حول المؤسسات

يتضمن معلومات عامة حول المؤسسات التي تضمنتها عينة الدراسة، من حيث تصنيفها، إطار إنشاءها، وعدد سنوات عملها ويتم فيه تحليل نتائج الدراسة الميدانية بناءا على أهم المحاور التي يضمها القسم الأول من الاستبانة وهي:

1.1.4 تصنيف المؤسسات حسب النوع:

الشكل 2: تصنيف المؤسسات حسب النوع.

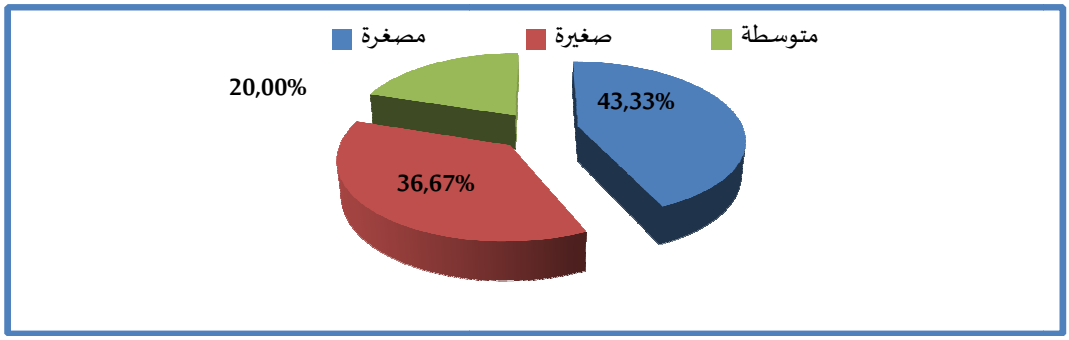

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الاستبيان

يتضح من الاستبيان أن 13 مؤسسة من المؤسسات المستجوبة هي مؤسسات مصغرة ما يشكل 43.33%، و11 مؤسسة صغيرة أي ما نسبته 36.67% بينما 6 منها هي مؤسسات متوسطة ما يقابله

20% من حجم العينة، ما يعطي الانطباع أن أغلب المؤسسات هي مصغرة وصغيرة ذات طابع عائلي أو في شكل مؤسسات فردية عائلية أو حرفية.

2.1.4 تصنيف المؤسسة حسب الملكية

الشكل 3: تصنيف المؤسسات حسب الملكية.

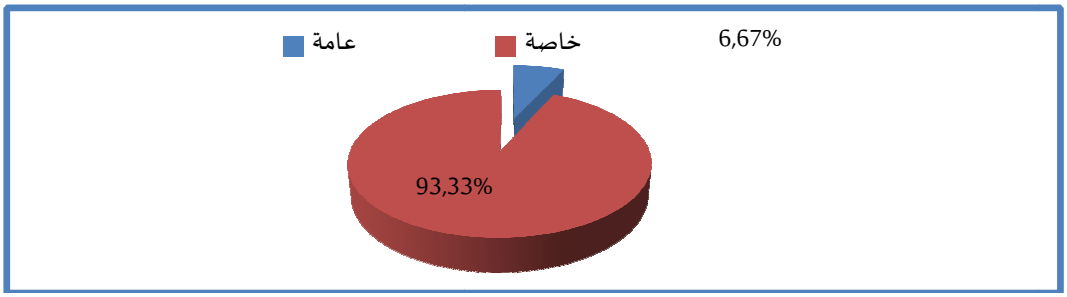

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الإستبيان

يتضح من الاستبيان أن 28 مؤسسة من مجموع المؤسسات هي مؤسسات خاصة مما يعطي فكرة على سيطرة القطاع الخاص على مثل هذا النوع من المؤسسات بعدما انتهجت الدولة جملة من التدابير لدعم الشباب على إنشاء المشاريع وتشجيع المقاولاتية.

3.1.4 تصنيف المؤسسة حسب قطاع النشاط:

الشكل 4: تصنيف المؤسسات حسب قطاع النشاط.

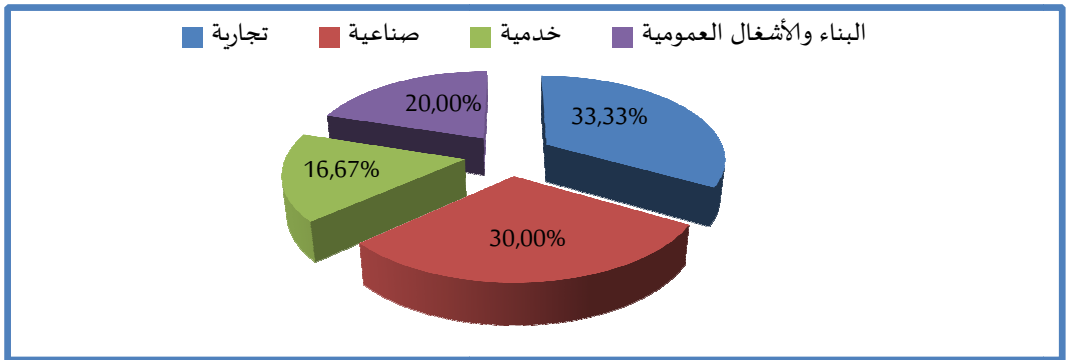

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الاستبيان.

يتضح من الإستبيان أن 10 من المؤسسات المستجوبة تنشط في القطاع التجاري ما يمثل نسبة 33.33% ، و 9مؤسسات صناعية أي ما نسبته 30% ، 6مؤسسات في قطاع الأشغال العمومية والبناء أي ما نسبته 20% بينما 5 مؤسسة تنشط في قطاع الخدمات وهو ما يمثل 16.67% من حجم العينة المستجوبة ولا شك أن هذا التنوع يؤثر على نوع وحجم التمويل الممنوح .

4.1.4نصنيف المؤسسة حسب العمر (سنة بداية النشاط):

الشكل 5: تصنيف المؤسسات حسب العمر.

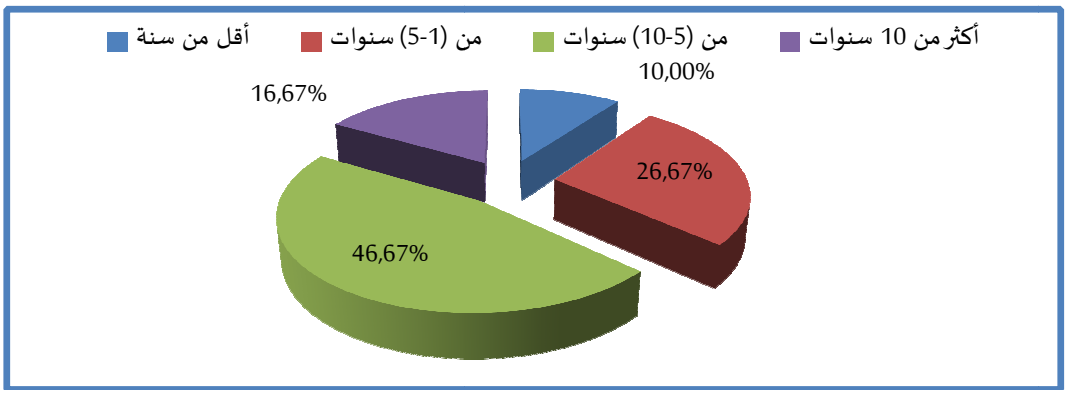

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الاستبيان.

نلاحظ أن 3 مؤسسات من المؤسسات المستجوبة مر على إنشاءها أقل من سنة ما يمثل نسبة 10% ، و8 مؤسسة عمرها بين (1-5) سنوات أي ما نسبته 26.67% ، 14مؤسسة عمرها مابين(5-10) سنوات وهو ما يمثل نسبة 46.67% بينما 5 مؤسسات مر على إنشاءها أكثر من 10 سنوات ما يمثل 16.67% من حجم العينة المستجوبة، ما يلاحظ أن ما يقارب 50% من المؤسسات المستجوبة عمرها بين (5-10) سنوات وهو ما يبرز دور الدولة في دعم هذا القطاع في ظل البحبوبة المالية التي مرت بها البلاد نتيجة ارتفاع أسعار البترول خاصة خلال تلك الفترة.

5.1.4 إطار إنشاء المؤسسة (نوع الدعم):

الشكل 6: تصنيف المؤسسات إطار الإنشاء.

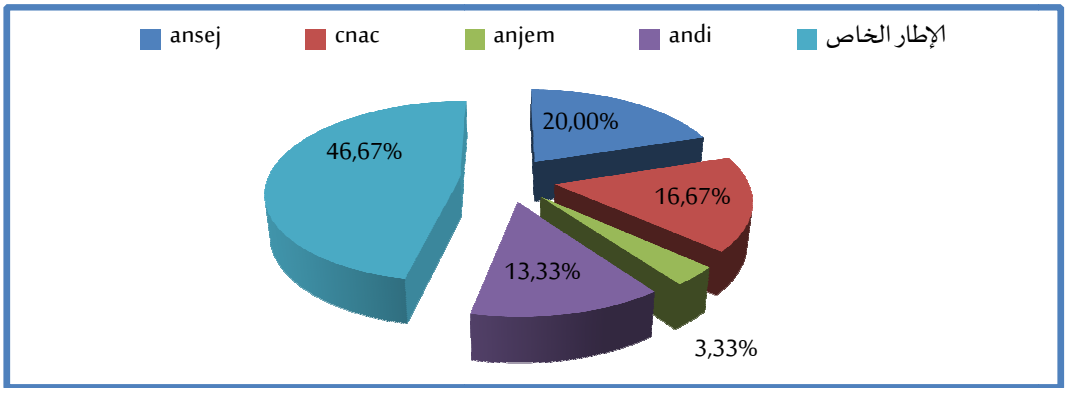

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

مايميز المؤسسات المستجوبة أن 14 منها هي مؤسسات خاصة أي ما يقارب نسبة 50 % منها، بينما أنشأت 16 مؤسسة في إطار الدعم المقدم من طرف الدولة في مختلف صيغه (ANSEJ,CNAC,ANDI ,ANSEJ) وبنسب متفاوتة، مما يبين طبيعة هذه المؤسسات التي يغلب عليها الطابع العائلي والتسيير الفردي.

2.4 التمويل البنكي ومعوقات الحصول عليه

يشمل هذا القسم من الإستبانة مدى مساهمة التمويل البنكي في تغطيته للاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات، وأهم العوائق التي تواجه هذه المؤسسات في الحصول على هذا التمويل...الخ، ويضم المحاور الآتية:

1.2.4 مدى تغطية الاحتياجات التمويلية بواسطة التمويل الذاتي

الشكل 7: مدى تغطية التمويل الذاتي للاحتياجات التمويلية.

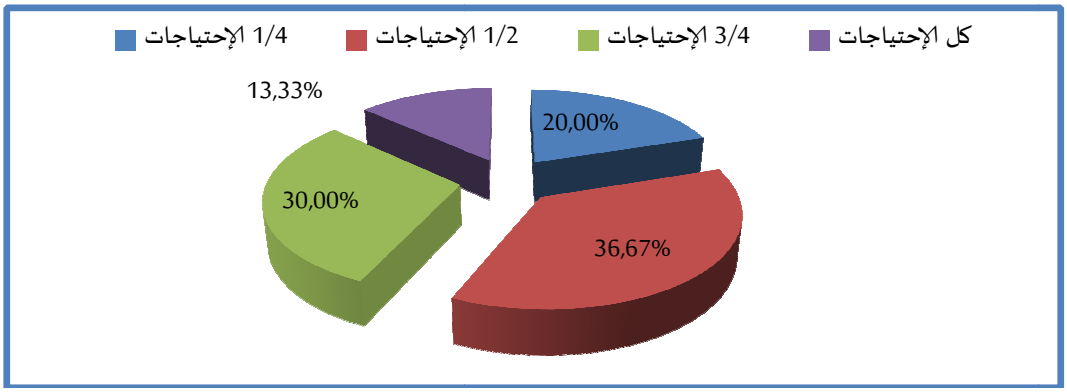

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

يظهر الشكل أن أغلب المؤسسات تغطي من (25-50)% من الاحتياجات التمويلية عن طريق التمويل الذاتي حيث تمثل هذه النسبة 36.67% بينما يرى 13.33% من أصحاب هذه المؤسسات أن التمويل الذاتي يغطي كل الاحتياجات التمويلية، وربما هنا يتعلق الأمر بالمؤسسات المصغرة الفردية خاصة الحرفية منها والتي لا تحتاج لتمويل معتبر في إنشاءها وتسييرها، عكس المؤسسات المتوسطة والتي تحتاج إلى تمويل أكبر سواء في مرحلة الإنشاء أو التوسع.

2.2.4 درجة مواجهة مشاكل تمويلية

الشكل 8: درجة مواجهة مشاكل تمويلية.

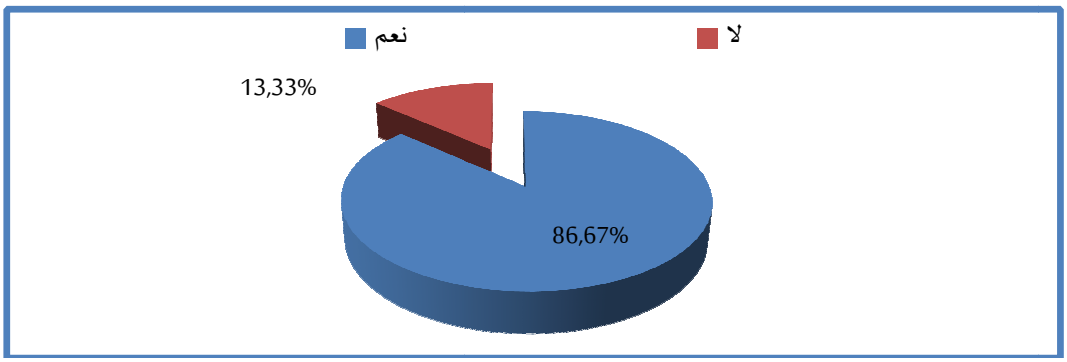

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

تعاني أغلب المؤسسات المستجوبة(26مؤسسة) من مشاكل تمويلية وبنسبة 86.67% منها ما يعطي الانطباع أن أغلبها بحاجة الى الأموال، بينما أجابت 4 مؤسسات بعدم مواجهتها لمشاكل تمويلية.

3.2.4 الإستفادة من تمويل بنكي

الشكل 9: الاستفادة من تمويل بنكي.

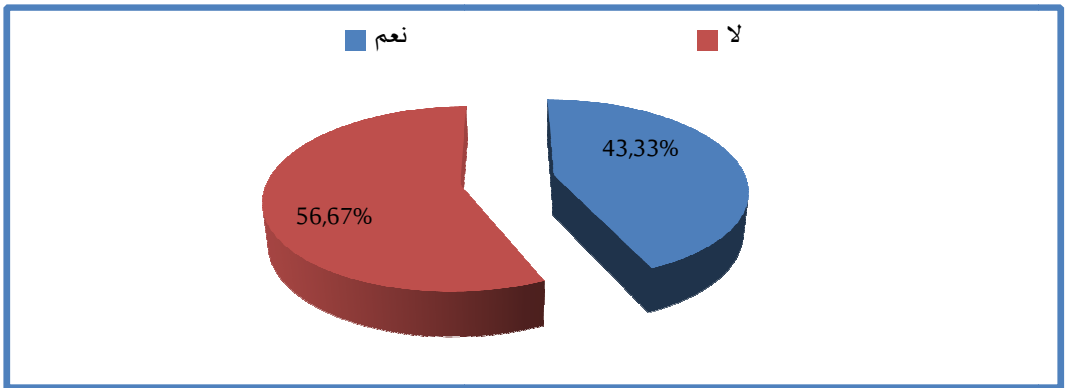

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الاستبيان.

إستفادت 13 مؤسسة فقط من المؤسسات المستجوبة من التمويل البنكي، بينما لم تستفد 17 مؤسسة من التمويل البنكي وهو ما يمثل 56.67% من مجموع المؤسسات

4.2.4 نوع التمويل (القرض) البنكي

بالنسبة لهذا السؤال وهو يخص المؤسسات التي استفادت من تمويل بنكي وعددها 13 مؤسسة ويتعلق بنوعية القرض من حيث المدة.

الشكل 10: نوع التمويل البنكي.

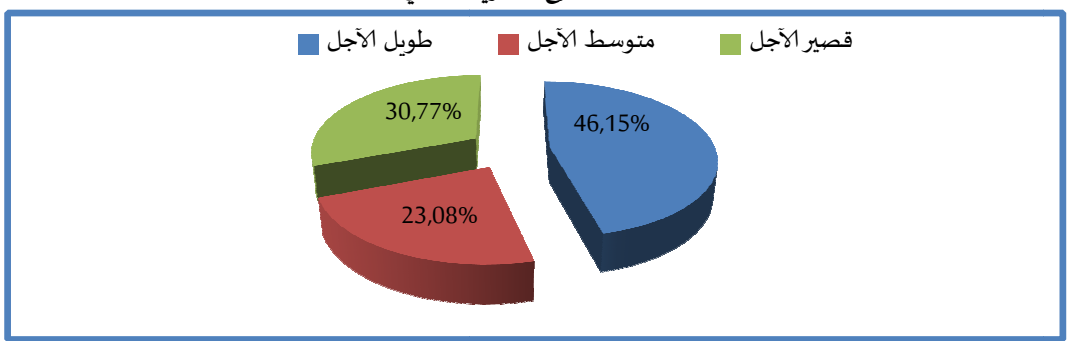

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الاستبيان

من بين 13 مؤسسة تحصلت على تمويل بنكي نجد 6 مؤسسات تحصلت على قرض بنكي طويل الآجل لتمويل استثماراتها ، بينما تحصلت 4 مؤسسات منها على تمويل قصير الآجل لتمويل احتياجات دورة الاستغلال فيما تحصلت 03 منها على قرض متوسط الآجل.

5.2.4 صعوبة الحصول على التمويل البنكي

الشكل 11: صعوبات الحصول على التمويل البنكي.

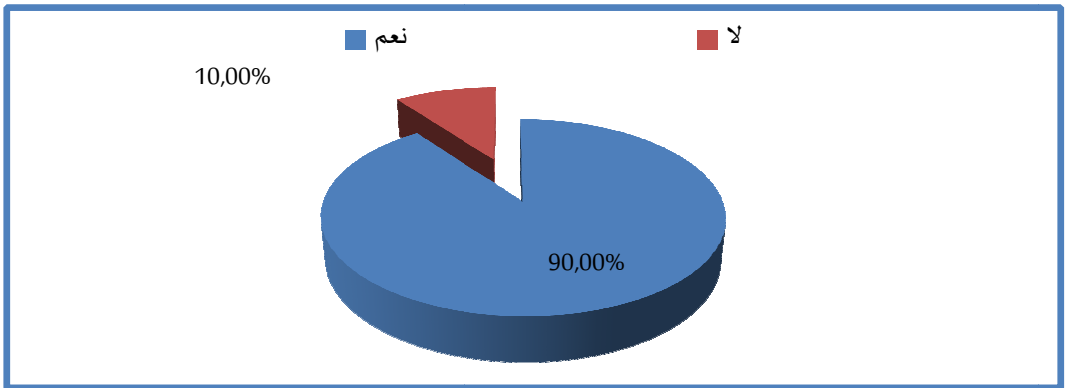

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

تقر 27 مؤسسة وهو ما يمثل 90% منها بصعوبة كبيرة في الحصول على التمويل البنكي لسد الحاجيات التمويلية، بينما ترى 10% منها بعدم وجود عراقيل في الحصول على قرض بنكي.

6.2.4 نوع صعوبة الحصول على التمويل البنكي

الشكل 12: مدى تغطية التمويل الذاتي للإحتياجات التمويلية.

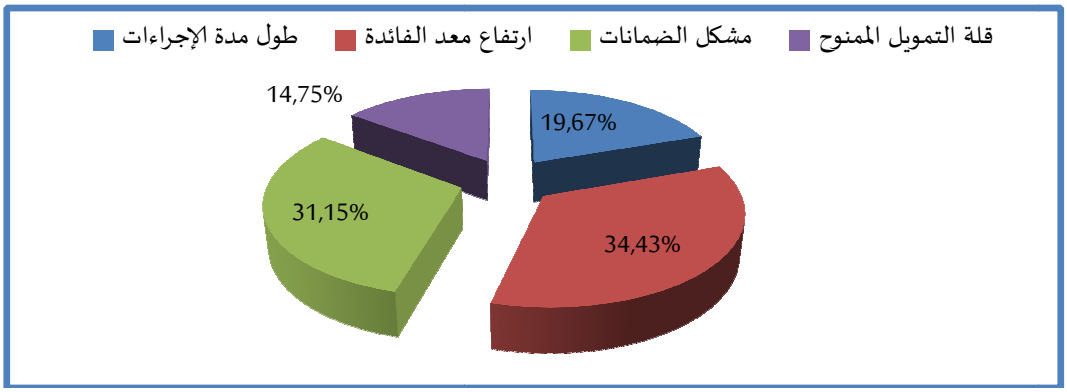

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الإستبيان.

أقر المسيرين المستجوبين بمقترحات الإستبانة المتعلقة بصعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي مع تفاوتها في الأهمية، حيث أجاب 34.43% منهم أن هناك معوقات متعلقة بارتفاع معدل الفائدة المطبق، بينما يرى 31.15% منهم أن أكبر معوق في الحصول على التمويل البنكي هو صعوبة توفير الضمانات، بينما أرجع 19.67% منهم إلى مشكل طول مدة الإجراءات المرافقة لمنح القرض فيما يرى 14.75% منهم إلى قلة التمويل الممنوح.

مما سبق نستنتج أن أهم عائق يحول دون استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم من البنوك التقليدية هو محدودية الضمانات وارتفاع معدل مخاطرتها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة مما يجعلها في وضعية منافسة غير متكافئة معها، إضافة إلى معدلات الفائدة المرتفعة على القروض الممنوحة لهذا النوع من المؤسسات، وطول مدة الحصول على القرض وطول الإجراءات الإدارية المتبعة إضافة إلى أسباب أخرى تم شرحها في الجزء السابق من البحث، الأمر الذي يجعلها تبحث عن مصادر أخرى لتغطية العجز التمويلي على غرار الاعتماد على التمويل الذاتي لسهولة الحصول عليه ومحدودية تكلفته أو عن طريق سوق الإقراض غير الرسمية إلا أنه يبقى غير كاف في ظل تزايد الاحتياجات المالية لهذه المؤسسات وضعف السوق التمويلية في الجزائر وقلة البدائل التمويلية الملائمة لهذا النوع من المؤسسات سواء كانت مصرفية أو خارج القطاع المصرفي.

5. خاتمة:

بناءا على ما تقدم من تحليل ومعطيات في فضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمسألة التمويل تعتبر جوهر إشكالية نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فتبقى البنوك

التجارية تفرض شروطها على هاته المؤسسات مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في شروط منح القروض البنكية لمثل هذه المؤسسات خاصة في مرحلة بداية النشاط مع العمل على استحداث وتطوير بعض الصيغ التمويلية خارج القطاع المصرفية (قروض الإيجار، رأس المال المخاطر...الخ)، لتقليص الفجوة التمويلية التي يعاني منها هذا القطاع الحيوي الحساس، وانطلاقا مما سبق سرده في البحث يمكن عرض بعض نتائج البحث.

- من خلال دراستنا هذه تبين أنه هناك تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نتيجة الجهود المبذولة من طرف الدولة متمثلة في آليات دعم، حيث انتقل عددها من 625 069 سنة 2009 إلى 1 171 945 في نهاية السداسي الأول من سنة 2019 بنسبة تطور بلغت 72% ، كما أن معظمها كان في القطاع الخاص؛

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جملة من المعوقات التمويلية أبرزها ضعف البيئة التنظيمية والتشريعية للقطاع التمويلي إضافة إلى ضعف قدرات المؤسسات التمويلية وعدم ملائمة نماذجها الاقراضية؛

- أبرز مشكل يعيق التمويل البنكي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج هو محدودية الضمانات إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة المطبق من قبل البنوك.

على ضوء النتائج والملاحظات المتحصل عليها خرجنا بجملة من الاقتراحات على نحو يهتم بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقلص المشاكل التمويلية التي تعاني منها، من خلال ضرورة لإلمام بالاقتراحات التالية:

- إنشاء مراكز البحوث والتدريب لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدعمها بالتمويل ومساعدتها في تقديم الاستشارات ومتابعة نشاطها؛

- ضرورة تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

- تطوير البيئة التنظيمية والتشريعية للقطاع التمويلي في الجزائر؛

- ضرورة الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة في مجال التمويل خارج القطاع المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

6. قائمة المراجع:

- -BOUAZZA, A. B., ARDJOUMAN, D., & ABADA, A. (2015). Establishing the Factors Affecting the Growth of Small and Medium-sized

Enterprises in Algeria. American Internationale Journal of Social Sciences , vol 4 (no 2).

- DELCHET, K. (2007), Développement Durable ;L'intégrer pour réussir. AFNOR,France.
- lazaar, m. s., & boutella, m. (2019). dynamiques et importances des pme en algéries, Revue de l'économie financière et des affaires JFBE, Issue 8 (n° 2).
- Ministère de L'industrie et des Mines, Bulletin D'information Statistique de la PME., sur http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique Consulté le 20.12. 2019
- SI LEKHAL, k. (2013), La difficulté de financer les PME dans un contexte de forte asymétrie d'information: Cas des PME algériennes. revue parformances des entreprises algériennes, (n°03) .
- SI LEKHAL, K. (2012). Le financement des PME en algérie: diffivultés et perspectives. revies des recherches économiques et managériale , (n°12).
- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، و حسين محمد سمحان. (2012). الأصول العلمية والعملية لإداة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء، عمان.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2014). تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
- الجريدة الرسمية الجزائرية. (2017). القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية الجزائرية (العدد 02).
- الغالي بن ابراهيم، (2017)، ملائمة التمويل التأجيري المنتهي بالتمليك لحل مشكلة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة إقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، (العدد 04).
- رابح زرفاني. (2014)، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر3،الجزائر.
- محمد محمود المكاوي. (2018)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون، المنصورة.
- مصطفى يوسف كافي. (2014). بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتب المجتمع العربي، عمان.